

Distr.: General
6 May 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الدورة السابعة

جنيف، ١٥-١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية عن دورته السابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يومي ١٥ و١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥

المحتويات

الصفحة

٢	مقدمة	
٢	موجز الرئيس	أولاً -
٢	البيانات الافتتاحية	ألف -
٢	التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياسية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية	باء -
٢	الإجراءات السياسية لتخفيف تأثير تقلب الأسعار في أسواق السلع الأساسية على الأمن الغذائي العالمي وزيادة فرص وصول البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية إلى المعلومات السوقية وإلى الموارد المالية والأسواق	جيم -
٨	المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٣	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٣	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٤	نتائج الدورة	جيم -
١٤	اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
١٥	الحضور	المرفق



الرجاء إعادة الاستعمال

090615 100615 GE.15-07135 (A)



* 1 5 0 7 1 3 5 *

مقدمة

عُقدت في قصر الأمم في جنيف، سويسرا، يومي ١٥ و١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، التي صدر بها تكليف في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

أولاً - موجز الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١- شدد نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، على أن الاجتماع ينعقد في سياق انخفاض واسع النطاق في أسعار السلع الأساسية. وأوضح أن انخفاض أسعار السلع الأساسية يؤثر تأثيراً متبايناً على البلدان النامية. وكجزء من الآثار السلبية، أبرز نائب الأمين العام مخاطر عودة ظهور العجز الهيكلي والعجز العام والمديونية في تلك الاقتصادات. وشدد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز تدابير السياسة العامة على المديين القصير والطويل للتخفيف من تأثير تقلب الأسعار على البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية وتلك المستوردة لها على السواء. وقال إن التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية أثارت السؤال المتعلق بما إذا كان انخفاض سعر المواد الهيدروكربونية يقلل أو يزيد الحافز على تطوير مصادر بديلة للطاقة. واحتتم كلمته بالحث على ضمان عدم تقويض تقلبات الأسعار في أسواق السلع الأساسية للعزم المشترك على تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية الدولية. وقال إن الوقت قد حان لتحويل لعنة الموارد الطبيعية إلى نعمة للتنمية.

باء- التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياسية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

لمحة عامة

٢- استندت المناقشة إلى وثيقة المعلومات الأساسية لأمانة الأونكتاد المعنونة "التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياسية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية" (TD/B/C.I/MEM.2/29). ودارت المناقشة أيضاً حول عروض قدمها خبراء الفريق. وقدمت عروض الفريق لمحة عامة عن الاتجاهات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية العالمية. فقد بقيت الأسعار منخفضة بسبب الظروف الاقتصادية الباهتة والعرض المفرط. وعلى وجه التحديد، ظلت أسعار السلع الأساسية

غير النفط مرتفعة نسبياً في عام ٢٠١٤ على الرغم من انخفاضها مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠١١. وعلى عكس ذلك، سجلت أسعار النفط تراجعاً كبيراً منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

السلع الزراعية

٣- فيما يتعلق بالسلع الزراعية، لاحظ الفريق أن أسعار السلع الأساسية شهدت اتجاهًا تنازلياً عاماً خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، على الرغم من التقلبات القصيرة الأجل. وعلى العكس من ذلك، ظلت أسعار المشروبات (البن والكافوا) قوية في عام ٢٠١٤ ولكنها بدأت تضعف اعتباراً من أوائل عام ٢٠١٥. وكانت العوامل الرئيسية لهذا الانخفاض في الأسعار العرض المفرط وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وقوة دولار الولايات المتحدة. وكان دور المعروض النقدي في التأثير على أسعار الأغذية غير واضح تماماً رغم تحركات الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية بشأن التيسير الكمي. وبالمثل، لم يثبت تأثير أسعار الفائدة بصورة كاملة رغم أن هناك آثاراً قد تكون ناجمة عن الإعلان.

٤- وركزت عروض الفريق على التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية فيما يخص الحبوب والكافوا والقطن. ففيما يتعلق بالحبوب، بلغت الإمدادات العالمية في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ مستويات قياسية قدرها ٢,٤ بليون طن، أي ما يزيد بنسبة ٣ في المائة على الموسم السابق. وكنتيجة لذلك، بدأت الأسعار في الأسواق تتجه نحو الانخفاض وإن كان ذلك من مستويات كانت أعلى بكثير من متوسطها على المدى الطويل. وكان من المتوقع أن يساعد مستوى المخزونات الوفرة على تحمل المنافسة الشديدة في الأسواق رغم أن الطلب على الحبوب سيبقى قوياً مدفوعاً من آسيا وأفريقيا. وكنتيجة لذلك، يُفترض أن تظل أسعار الحبوب خاضعة لضغط نزولي، في المدى القصير على الأقل.

٥- وفي أسواق الكافوا، كانت قيود الإنتاج، إضافة إلى الطلب المتزايد، لا سيما من البلدان الناشئة، قد دفعت الصحافة إلى التحدث عن "قيامه للشوكولاتة". غير أن أحد أعضاء الفريق رأى أن الطبيعة الدورية للسوق تنبئ بأن السوق ستظل متوازنة بفضل تعاقب حالات الفائض والعجز. وينبغي عدم التخوف بتاتا من عدم توافر الكافوا في المستقبل.

٦- وفي أسواق القطن، كانت المحركات الرئيسية في معظم الأحيان هي العوامل الأساسية للسوق وبرامج الإعانات في البلدان المنتجة الرئيسية، بما فيها الصين والولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية لسوق القطن، سلط بعض المندوبين الضوء على التطورات الأخيرة في قطاع القطن العالمي، بما في ذلك انخفاض الأسعار والتغيرات في برامج الإعانات في الصين والولايات المتحدة. وشدد أحد أعضاء الفريق على أن هذه التطورات أجبرت المزارعين في هذه البلدان على خفض الإنتاج. وأنشأ ذلك فرصاً لبلدان منتجة أخرى، لا سيما البلدان الأفريقية حيث تكاليف الإنتاج منخفضة نسبياً، لتعزيز إنتاجها من القطن وزيادة حصصها السوقية في نهاية المطاف.

٧- وبشكل أعم، قال أحد أعضاء الفريق إن بطء النمو الذي أدى إلى انخفاض الأسعار الزراعية سينتهي عما قريب. وكانت الآفاق تشير إلى أن من المتوقع أن يرتفع النمو العالمي خلال عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن البلدان المرتفعة الدخل والبلدان النامية على السواء كان من المتوقع أن تكون معدلات نموها أعلى خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ فإن البنك الدولي راجع توقعاته إلى أدنى بالنسبة لبعض المناطق.

المعادن والخامات والفلزات

٨- ركزت مناقشة الفريق للمعادن والخامات والفلزات على تبادل الخبرات في مجال السياسات والممارسات في هذا القطاع على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وعرض أحد أعضاء الفريق التحديات التي يواجهها اقتصاد الموارد المعدنية في إندونيسيا والفرص المتاحة له. وقد أدى قطاع التعدين أدواراً عديدة في الاقتصاد الإندونيسي، بما في ذلك دور المحرك الرئيسي للتنمية الإقليمية. ومثلت المناجم والمحاجر ما بين ٦,٤ و ٧,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني للبلد في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وسعت حكومة إندونيسيا، في إطار حملتها من أجل تحسين بيئة الأعمال التجارية في القطاع، إلى تبسيط عملية إصدار التراخيص وقدمت إعفاءات وتخفيضات ضريبية للمستثمرين فضلاً عن حوافز للاستثمار في السلع الرأسمالية والمعدات. وشملت مبادراتها الأخرى التعاون مع المؤسسات المالية وأسواق الأوراق المالية لتقديم خطط مالية مواتية، وتطوير الموارد البشرية في القطاع.

٩- وركز عضو آخر في الفريق على دور المرأة في التعدين. وأفاد بأن المرأة موجودة بصورة متزايدة في منظمات التعدين على الصعيد الدولي. وهناك أيضاً مبادرات لتنمية القدرات المهنية للمرأة وجهود لتعزيز الوعي بالتعدين كقطاع مولد للدخل. وعلى الصعيد الإقليمي، سلط الضوء على مبادرات من قبيل برنامج المرأة العاملة في المناجم (شيلي)، ورابطة نساء جنوب أفريقيا في قطاع التعدين (جنوب أفريقيا) ورابطة المرأة التنزانية (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وأشار أيضاً إلى تزايد تشكيل التعاونيات ومشاركة الحكومة في الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي. وقال إن مشاركة المرأة مباشرة في التعدين تختلف في جميع أنحاء العالم: أقل من ١٠ في المائة في آسيا، وبين ١٠ و ٢٠ في المائة في أمريكا اللاتينية، وبين ٤٠ و ٥٠ في المائة في أفريقيا. وعلى الصعيد المحلي، تزايد عدد النساء في قطاع التعدين، ولكن لم يكن هناك دعم رسمي يستهدف النساء تحديداً في هذا القطاع كما لم تكن هناك أي لوائح خاصة، رغم أن معظم شركات التعدين تمثل للوائح الدولية. وأوضح بأن المرأة تؤدي دوراً هاماً في تنمية مجتمعات محلية مستدامة. ولها كذلك دور في تحقيق استقرار المجتمعات المحلية وتماسكها وفي حفز تنظيم المشاريع الصغيرة.

١٠- واعتبر أعضاء الفريق أيضاً أن التعدين أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على نطاق واسع. وأشار أحد المندوبين إلى الرؤية الأفريقية في مجال التعدين، وهي نتيجة التعاون بين الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. والغرض من الرؤية هو إرشاد الدول الأعضاء في التعامل مع مفارقة الاحتياطات المعدنية القارية كأكثر احتياطات في العالم، من جهة،

وحالة التهميش في تحديد الأسعار ومحدودية التصنيع وعدم تسخير قواعد التجارة الدولية من أجل التنمية، من جهة أخرى. وأشار أحد أعضاء الفريق إلى أن من الملح الموازنة بين سياسات قطاع المعادن من أجل تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية لأنها تثبت الآن أنها أقوى من سلاسل القيمة العالمية، لا سيما في التجارة في المنتجات الوسيطة في قطاعات مثل البناء. في هذا السياق، شدد على أن سرعة تنفيذ منطقة تجارة حرة في القارة سوف تساعد على تخفيف حدة الآثار المحولة للتجارة بسبب المعاهدات الثنائية وتحسين حيز السياسات قبل كل شيء.

١١- وأبرز عدد من المندوبين الحاجة إلى تفضيل وضع رؤية لقطاع التعدين على النهج العشوائي القائم على المشاريع الذي كان سائداً. وأوصوا بتتيف السياسيين بشأن الحاجة إلى إنشاء مؤسسات على الصعيد الوطني أو الإقليمي من أجل وضع عملية نظامية وطويلة الأجل للتنمية القطاعية. فعلى سبيل المثال، سلطوا الضوء على الحاجة إلى إنشاء مركز على الصعيد الإقليمي مجهز تجهيزاً جيداً للتنمية المعدنية من أجل بناء القدرات في مجال وضع السياسات، وتوفير التدريب في مجالات مثل المفاوضات الخاصة بالعقود، وتعزيز الاستعلامات عن الأسواق.

١٢- وبحث عدد من المندوبين أيضاً ضرورة إقامة روابط خلفية وأمامية لضمان أن هذا القطاع يعود بفوائد إيجابية. غير أن بعض المندوبين اعترفوا بعدم كفاية دعم المصارف التقليدية للشركات المحلية المبتدئة في الصناعات الاستخراجية. وتحدث أحد المندوبين عن تجربة سوق الأوراق المالية الإندونيسية التي خضعت فيها شركات الصناعات الاستخراجية لاستعراض الأقران على أساس المعايير التقنية للقدرات التي تسمح بالعمل في مجالات الاستكشاف والاستخراج والنقل/المناولة والتجهيز. وعلى هذا الأساس، حُدِّدَت الجدارة الائتمانية، مما يسر الحصول على التمويل.

الطاقة

١٣- أشار أعضاء الفريق إلى أن أسعار الطاقة شهدت اتجاهًا نحو الأسفل في عام ٢٠١٤، مع انخفاض أسعار النفط انخفاضاً حاداً منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبالإضافة إلى بطء النمو على الصعيد العالمي، حدد أعضاء الفريق عدداً من العوامل كمحركات رئيسية للعرض المفرط، بما في ذلك الثورة التكنولوجية في إنتاج النفط غير التقليدي (النفط الصخري)، وتخلي منظمة البلدان المصدرة للنفط عن موقفها التقليدي المتمثل في تحقيق توازن السوق إلى الحفاظ على مستويات الإنتاج والحصة في السوق. وفي المناقشة التي تلت ذلك، قال أحد المندوبين إن مسألة انخفاض أسعار النفط الحالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحداث السياسية.

١٤- وعزى أعضاء الفريق أيضاً ضعف الطلب إلى التغيرات التي عرفتتها السياسات للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستحداث نظم للطاقة تكون أكثر كفاءة. ورأوا أن الآفاق الخاصة بالنفط سجلت تباطؤاً في العرض وزيادة في الطلب بدافع النمو الاقتصادي العالمي واللوائح والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والتنويع والتوترات السياسية في الشرق الأوسط. واتفقوا على أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولكنهم حذروا من أن إنتاج النفط

الصخري يمكن أن يرتفع مرة أخرى بسبب ارتفاع أسعار النفط، ومع انخفاض تكاليف التعادل، يمكن أن يعيد فائض العرض إلى السوق. وأشار أعضاء الفريق إلى أن من شأن سرعة عودة منتجي النفط الصخري لتشغيل آبار النفط واحتمال رفع العقوبات على جمهورية إيران الإسلامية أن يمارس مزيداً من الضغط النزولي على الأسعار. ولكن تقييمات نمو العرض والطلب تشير إلى عجز قدره مليوني برميل من الآبار البحرية ومليون برميل من الآبار الأرضية بحلول عام ٢٠٢٠. وشدد أعضاء الفريق على أن الاستثمار مطلوب الآن لأن تطوير المشاريع التقليدية في المجالات الجديدة يستوجب سنوات.

١٥- وعرض أحد أعضاء الفريق الجهود التي بذلتها حكومة كينيا للتحويل إلى مصادر طاقة أنظف في مزيج الطاقة الوطنية. وقال إن بعض المواقع في البلد بدأت فعلاً الزراعة الريحية. وسلط الضوء على التحديات المتعلقة بتنمية هذا القطاع. وتشمل هذه التحديات قضايا ملكية الأراضي وإعادة توطين سكان المناطق التي تقرر أن توضع فيها الأبراج. واعتمدت الحكومة حوافز استثمارية مثل تأمين الاستثمارات وضمان اتفاقات لشراء الطاقة من المنتجين المستقلين لمدة ٢٠ عاماً.

١٦- وأثار أحد المندوبين مسألة الارتباط أو عدمه بين نظم الأسعار الخاصة بمختلف المواد الهيدروكربونية. ورد أحد أعضاء الفريق أنه لا توجد أي علاقة في الأجل القصير بين تحركات أسعار النفط و سلع أخرى لأن العوامل التي تحرك الأسعار تختلف، وكذلك سلوك المستثمرين. وأضاف أن التغييرات الطارئة على العوامل الأساسية تنعكس بسرعة أكبر في الأسعار عندما يُناجر في السلعة الأساسية متاجرة جيدة بسيولة جيدة وتكون هناك إمكانيات لوجود مزيد من الترابط في الأسعار. واتفق أعضاء الفريق على أن عدم وجود ترابط يُعزى إلى الافتقار إلى نقاط مرجعية دولية، ونقص السيولة في بعض الأسواق وبورصات السلع الأساسية، وعدم وجود أي تعويض لمنتجي النفط غير التقليديين عندما يتكبدون خسائر. وسأل أحد المندوبين عن سبب مواصلة استخدام الإعانات المالية في بعض البلدان المنتجة للنفط رغم انخفاض أسعار هذه المادة. وأشار أعضاء الفريق إلى أن منتجي الطاقة ومورديها لديهم هامش أكبر بكثير للمناورة من أجل توفير الطاقة للمستهلكين بأسعار مدعومة، في حين أن مشتري الطاقة يجدون صعوبات أكبر لتقديم الإعانات.

الآثار المترتبة على السياسة العامة

١٧- أبرز عدد من المندوبين، خلال المناقشات، أن التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية أثارت عدداً من الأسئلة بالنسبة للسياسات الإنمائية في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية وكذلك بالنسبة لخطة التنمية الدولية. وركز العديد من المندوبين أساساً على الآثار السلبية لاتجاهات الأسعار. وفيما يتعلق بالآثار الإيجابية في البلدان المستهلكة، أشار أعضاء الفريق إلى أن انخفاض أسعار النفط أدى أيضاً إلى ارتفاع في دخل الأسر المعيشية الذي

يمكنها التصرف فيه و/أو تحسين الوضع المالي للحكومات ومعدلات تبادلها التجاري وأرصدها الحالية.

١٨- وسألت بعض الوفود عما إذا كانت التنمية القائمة على الموارد الطبيعية لا تزال ممكنة. ورأى أعضاء الفريق أنها لا تزال ممكنة ولكنها تحتاج إلى تغييرات جذرية. وفي هذا الصدد، قال أحد أعضاء الفريق إن الحاجة تدعو إلى نموذج أعمال جديد. وعرض عضو آخر في الفريق مفهوم "الحسد على تثبيت الأسعار" لوصف المنافسة بين البلدان الغنية بالموارد لسن تدابير في مجال السياسة العامة تهدف إلى الاستفادة إلى أقصى حد من قطاع سلعها الأساسية. وأشار عضو الفريق، في العرض الذي قدمه، إلى عملية لأصحاب مصلحة متعددين أدت إلى تحديد خطة عالمية للكافو، وهي خريطة طريق تركز على متطلبات رؤية طويلة الأجل للقطاع.

١٩- وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على السياسات، اتفق أعضاء الفريق عموماً على أن التنوع الاقتصادي وتكثيف التجهيز ذي القيمة المضافة ما زالاً أمرين أساسيين للبلدان المنتجة للسلع الأساسية. وذكر أحد المندوبين مثال ماليزيا، التي تحول اقتصادها من اقتصاد يعتمد على المطاط الخام إلى اقتصاد متنوع يصنع العجلات وغيرها من المنتجات. وسلط ميسر الفريق أيضاً الضوء على مثال الجمهورية الدومينيكية. فقد انخفضت حصة السلع الأساسية من صادرات هذا البلد من ٨٠ في المائة قبل ذلك بثلاث سنوات إلى ٢٠ في المائة في ذلك الحين. وبالإضافة إلى ذلك، زادت قيمة الصادرات أكثر من ١٤ مرة في ثلاث سنوات. وفيما يتعلق بالارتقاء في سلسلة القيمة، أشار أحد أعضاء الفريق إلى مثال كوت ديفوار وهي في طريقها لتصبح بلداً رائداً في تجهيز الكافو. ولكن ٨٠ في المائة من التجهيز تضطلع به شركات متعددة الجنسيات. وقال إن هناك ما يبرر زيادة الحوافز لتضطلع شركات محلية بعملية التجهيز.

٢٠- وفيما يتعلق بالسلع الأساسية الزراعية، أبرزت بعض الوفود الحاجة إلى دعم المنتجين لمواجهة انخفاض الأسعار، خاصة من خلال سياسات تعويضية للمزارعين الضعفاء. وأبرز العرض المتعلق بقطاع الكافو أيضاً مشكلة العجز الهيكلي، التي تؤدي إلى عدم كفاية الإنتاج. وفي ضوء ذلك، قال أحد أعضاء الفريق إن الحكومات في البلدان المنتجة بحاجة إلى تكثيف جهودها في التصدي لأوجه القصور الهيكلي. وأكد أيضاً أن على المزارعين أن يُشجّعوا على زيادة النوعية، وتعزيز التنوع، ووضع علامات تجارية لأصول الكافو لتحسين الأسعار.

٢١- وأشارت بعض الوفود إلى وجود بعض أوجه الخلل التي لا يمكن تحملها في سلاسل قيمة السلع الزراعية. وقال أحد أعضاء الفريق إن أقل من ٧ في المائة من حصة السعر النهائي تذهب إلى المزارع، متفقاً على أن هذه الحصة منخفضة أكثر بكثير مما ينبغي. ولكن أكبر حصة تذهب إلى الحكومة في البلدان المنتجة للكافو لتمويل الاستثمار في البحوث وغيرها من الخدمات العامة. وذكر الحاجة المستمرة إلى وجود سوق مستدامة يتلقى فيها المنتجون سعراً مجزياً على ما يبذلونه من جهود. وأكد أيضاً على اتجاهات السياسات المحددة في خطة الكافو العالمية، بما في ذلك إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان المنتجة والمستهلكة

على حد سواء. وقال إن كوت ديفوار من أكثر البلدان دينامية على مستوى الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٢٢- وفيما يتعلق بالمعادن والطاقة، كررت عدة وفود ضرورة التأكيد على وجود حاجة ماسة إلى التنويع الاقتصادي، كجزء من السياسات المطبقة في الأجلين المتوسط والطويل في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي تنتج المعادن والخامات والفلزات وأنواع الوقود الأحفوري، للحد من قابلية التأثر بأسواق السلع الأساسية العالمية. وسأل أحد المندوبين عما إذا كانت الطاقة المتجددة يمكن أن تلي الطلب العالمي في مجال الطاقة على الرغم من انخفاض أسعار الوقود الأحفوري. وقال أحد أعضاء الفريق إن الطاقة المتجددة طاقة مكلفة لا تزال في أيدي قلة من البلدان. وأضاف مندوب آخر أن على المجتمع الإنمائي الدولي أن يعالج مسألة نقل التكنولوجيا إن أُريد للبلدان النامية أن تعتمد استراتيجية منخفضة الكربون. وأشار بعض المندوبين إلى ضرورة التقليل إلى أدنى حد من أهمية مسألة الحصول على التكنولوجيا كعقبة رئيسية لأن وتيرة الابتكار التكنولوجي بلغ حداً أصبحت معه التغييرات تحدث بسرعة في قطاع الطاقة.

جيم - الإجراءات السياساتية لتخفيف تأثير تقلب الأسعار في أسواق السلع الأساسية على الأمن الغذائي العالمي وزيادة فرص وصول البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية إلى المعلومات السوقية وإلى الموارد المالية والأسواق
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٣- استندت المناقشة إلى الوثيقة الأساسية لأمانة الأونكتاد المعنونة "إجراءات السياسات العامة للتخفيف من حدة تأثير تقلبات الأسعار في أسواق السلع الأساسية على الأمن الغذائي العالمي وزيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات عن الأسواق والموارد المالية والأسواق للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية" (TD/B/C.I/MEM.2/30). واستندت المناقشة التي أعقبت ذلك إلى العروض التي قدمها خبراء الفريق.

وضع سياسات مناسبة وتحسينها لمواجهة تقلبات أسعار السلع الأساسية وضمان الأمن الغذائي

٢٤- لاحظ أعضاء الفريق أن ضمان إمكانية الحصول على مواد غذائية معقولة الأسعار ومغذية يشكل تحدياً دائماً لبعض البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا حيث تُصنف بلدان عديدة بين المستوردين الصافين للأغذية. ومن شأن تقلب أسعار الأغذية أن يؤدي إلى تفاقم هذا التحدي لأن ارتفاع الأسعار الحاد والمفاجئ في أوقات الشدة يمكن أن يقهر قدرة الحكومة على الاستجابة، تماماً كما يمكن أن يقهر الارتفاع الحاد في الأسعار الميزانيات الحكومية. وعلاوة على ذلك، من شأن تقلب الأسعار أن يحد من توافر المواد الغذائية الأساسية في الأسواق المحلية لأن من غير المرجح أن يقوم المزارعون الذين يأبون المغامرة باستثمارات منتجة جديدة عندما يواجهون إيرادات غير مؤكدة في المستقبل. ومع ذلك، فإن مكافحة تقلب الأسعار نفسه مهمة

عسيرة للغاية. وركزت المناقشة على أدوات محددة للتصدي لتقلب أسعار السلع الأساسية وضمان الأمن الغذائي.

٢٥- وأشار أحد أعضاء الفريق إلى نهج أمارتيا سين القائم على الاستحقاقات لتحليل ظاهرة الجوع، الذي يفيد أن الموارد المتاحة لأسرة معينة وإمكانية وصولها إلى أسواق نشطة تحدد إمكانية حصولها على مواد غذائية مغذية أكثر مما يحدده مدى توافر الأغذية نفسها ومستوى أسعارها. وقال إن منظور الاستحقاق يتجلى في مثال الدخن في النيجر، حيث ارتفع الأسعار، على سبيل المثال، لا يضر دائماً بالأمن الغذائي، فبعض المزارعين يستفيدون في النهاية من ارتفاع الأسعار، كما أنه لا يقترن دائماً بالندرة. ولذلك، لن يكون اتباع سياسات تكديسية في هذا المثال فعالة في التخفيف من تقلبات الأسعار وضمان الحصول على الأغذية. وبدلاً من ذلك، شدد عضو الفريق على أهمية تحسين أداء الأسواق، مثلاً بإزالة الحواجز التجارية ونشر المعلومات عن السوق. وستخفف هذه التدابير تقلبات الأسعار بتحسين موثوقية التوقعات الاقتصادية وتحديد الأسعار بوجه عام. ومن المهم الأخذ بنهج اقتصادي جزئي بالإضافة إلى النظر في العوامل على المستويين الكلي والعالمي.

٢٦- وأظهر عرض الفريق بشأن منتجات التأمين القائم على مؤشرات الطقس أن شركات التأمين تدفع للمزارعين على الخسائر المتوقعة استناداً إلى مؤشر معين - مقياس مستقل وموضوعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخسائر، مثل الأحوال الجوية القصوى. ويمكن أن تصنف هذه المنتجات إلى ثلاث مجموعات، وفقاً لحاملي بوليصات التأمين المقصودين، الذين يشملون المزارعين (المستوى الجزئي)، ومؤسسات الأعمال التي تقدم وساطة مالية (المستوى الأوسط)، والحكومات (المستوى الكلي). وقال أحد أعضاء الفريق إن تأمين الإيرادات، المستخدم حالياً في الولايات المتحدة فقط، يمكن تكييفه مع سياق البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية. ويمكن تعديله لتلبية احتياجات المزارعين، الذين هم أكثر اهتماماً بالحفاظ على مداخيلهم من موازنة تقلبات الأسعار أو الإنتاج. وبالنسبة لوضعي السياسات الذين أرادوا اتباع سياسات مراقبة الأسعار، ناقشت عدة وفود الجمع الأمثل بين تدابير التجارة والتكديس التي يجب استخدامها. فالأدلة تبين أن التكديس بصفة عامة حل مكلف جداً وغير ناجح في مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية. ولكن هذه السياسات حققت بعض النجاح في الدفاع عن أسعار منخفضة لضمان أغذية ميسورة التكلفة.

٢٧- ولاحظ عضو آخر في الفريق أن حل سوق حرة لا يشارك فيها سوى مقدمي خدمات تخزين من القطاع الخاص سيكون أداؤه ناقصاً بشكل عام طالما أن الهدف من المخزونات الغذائية هو تحقيق نوع من الرفاه العام لأن المخزّنين من القطاع الخاص لا يكسبون إلا بقدر ما يمكنهم أن يتوقعوا تحقيق أرباح بإعادة بيع مخزوناتهم. وعلى العكس من ذلك، يميل نظام تخزين تملكه وتشغله السلطات العامة إلى طرد مقدمي خدمات التخزين من القطاع الخاص وتقويض دورهم الهام في تحكيم الأسعار مع مرور الوقت.

٢٨- وأوصى عضو الفريق بجل وسط ينطوي على الحفاظ على وجود سوق تخزين تنافسية، وفي الوقت نفسه تقديم إعانة مستمرة إلى مقدمي الخدمات من القطاع الخاص مقابل حفاظهم على مستوى معين من المخزونات إلى جانب أنشطتهم التجارية. وإلى جانب سياسات تجارية لمواجهة التقلبات الدورية تُتخذ في الوقت المناسب، يمكن أن يساهم هذا النموذج المدعوم للتخزين في القطاع الخاص في تخفيف آثار تقلب الأسعار الدولية على مدى توافر المواد الغذائية الأساسية وأسعارها على الصعيد المحلي.

٢٩- وكان لبعض المندوبين ردود فعل على المثال المقدم عن الهند، حيث تقتضي التشريعات من الحكومة أن تقدم إلى المواطنين الضعفاء حجماً أدنى قدره ثلاثة محاصيل من الحبوب الأساسية بأسعار ثابتة. وباستخدام مزيج من السياسات التجارية ونموذج تكديس خاص مدعوم، تمكنت حكومة الهند من مراقبة الأسعار المستهدفة الثلاثة بمعدل ٨٦ في المائة من النجاح.

٣٠- وكُرس جزء كبير من المناقشة للدور الهام للمعلومات في الأسواق الزراعية التي تعمل بشكل جيد. وقيل إن نظم المعلومات عن السوق موجودة في العديد من البلدان، ولكنها ليست دائماً ذات أهمية للمزارعين. ولا يقدم العديد منها سوى بيانات أسعار تستند إلى الماضي، في حين أن المزارعين مهتمون أيضاً في واقع الحال بمعرفة توقعات الأسعار، وكذلك المعلومات غير المتعلقة بالأسعار، خاصة التنبؤات المناخية.

٣١- ولاحظ أحد أعضاء الفريق أن أهمية تحسين الوصول إلى المعلومات عن السوق يمكن أن تسهم في الحد من حالات حدوث أشكال مختلفة من المضاربة التجارية، مثل التكديس على يد الوسطاء أو انتهاج المستهلكين سلوك القطيع، على الرغم من أن البحوث توحى بأن المضاربة المالية لم يكن لها تأثير حاسم على تحركات الأسعار أو تقلباتها. وبطريقة مماثلة للمعلومات عن الأسواق، ساهمت إمكانية الوصول إلى المعلومات المناخية في تحسين أداء الأسواق بإرشاد قرارات أصحاب المصلحة والحد من عدم اتساق المعلومات فيما بينهم.

٣٢- وقال عضو آخر في الفريق إن المعلومات المناخية يمكن أن تساعد أيضاً على الحد من التقلبات بالمساهمة في تحسين القدرة على التنبؤ بالإنتاج. فعلى سبيل المثال، يمكن للمزارعين أن يحسنوا اختياراتهم لأنواع المحاصيل ومواعيد الزرع لتفادي الصدمات المتصلة بالمناخ. وعلى المستوى الحكومي، يمكن أن تساهم المعلومات نفسها في الحد من التقلب بتحسين دقة التنبؤات بالإنتاج الوطني ومدى استجابة برامج الأمن الغذائي والتأمين ضد تقلبات الطقس.

٣٣- وعلى الرغم من القيمة الهامة لتخفيف التقلبات بضمن إمكانيات حصول المزارعين على المعلومات المناخية، لاحظ عدد من أعضاء الفريق والمشاركين أن الهياكل الأساسية للأرضاد الجوية الموجودة في البلدان النامية من القلة بحيث لا يمكن إتاحة هذه المعلومات على نطاق واسع.

٣٤- وفي الختام، حدد أعضاء الفريق والمشاركون مجموعة متنوعة من الإجراءات المتعلقة بالسياسات للتخفيف من آثار تقلب الأسعار على الأمن الغذائي بين الفئات الضعيفة من السكان. وشملت هذه الإجراءات تدابير احتياطية قصيرة الأجل، مثل الاحتياطي الغذائية وشبكات الأمان الوطنية والدولية، والحلول المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل، بما في ذلك التنويع الاقتصادي، واستراتيجيات إدارة المخاطر القائمة على السوق، والجهود الرامية إلى تقدير القيمة المضافة في سلاسل قيمة لسلع أساسية محددة. وشدد بعض أعضاء الفريق والمشاركين أيضاً على الحاجة إلى تعزيز القدرات الزراعية في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية بتحسين وصول المزارعين إلى الأسواق الدولية، وإلى مجموعة متنوعة من المعلومات السوقية والمناخية، وإلى الموارد المالية. وسلط بعض المنديبين وأعضاء الفريق الضوء أيضاً على الحاجة إلى الحد من السياسات التجارية التمييزية، وبخاصة الإعانات الزراعية في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

تنفيذ سياسات مكافحة تقلبات أسعار السلع الأساسية وضمان الأمن الغذائي: دور الموارد المالية

٣٥- أشار أعضاء الفريق خلال المناقشة إلى أن المصارف الزراعية التقليدية واجهت تحديات في تمويل المزارعين من أصحاب الملكيات الصغيرة بسبب مخاطر عديدة من قبيل المخاطر المناخية، وارتفاع تكاليف المعاملات بسبب التشتت الجغرافي، والافتقار إلى التنسيق الاقتصادي فيما بين المزارعين، والافتقار إلى ضمانات مقبولة. وكنتيجة لتلك التحديات، لم يُكْرَس للزراعة سوى ٣ في المائة من القروض التجارية. ولسوء الحظ، أمكن للوسطاء الذين يلتمسون دخلاً ريعياً الاستيلاء على جزء من تلك القروض، على حساب أصحاب الملكيات الصغيرة. وعلاوة على ذلك، ظلت أسعار الفائدة مرتفعة وبالتالي فوق الطاقة المادية للمزارعين من أصحاب الملكيات الصغيرة في قطاع زراعة الكفاف.

٣٦- ودافع أحد المنديبين عن التمويل المهيكل. وعلق عدد من المنديبين على الأمثلة المقدمة بشأن نظم إيصالات المستودعات وبورصات السلع الأساسية. وقال أحد أعضاء الفريق إن نظام غانا يعالج أيضاً مسألة عدم وجود ضمانات مقبولة، بالإضافة إلى مزايا نظم إيصالات المستودعات المعتادة المتمثلة في الكشف عن الأسعار والحد من تكاليف المعاملات. فعلى سبيل المثال، ساعد المزارعين في الحصول على ائتمان يبلغ مجموعه أكثر من ٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥. وعلى الرغم من هذا النجاح، ظل برنامج نظم إيصالات المستودعات في غانا يواجه تحديات من قبيل إطار مؤسسي وتنظيمي غير ملائم.

٣٧- وفيما يتعلق ببورصات السلع الأساسية، أكد أحد أعضاء الفريق أنه يرى، استناداً إلى خبرته في ما يزيد على خمس بورصات للسلع الأساسية في جميع أنحاء أفريقيا، بما في ذلك في إثيوبيا وكينيا وملاوي، أن لا وجود لحل واحد مناسب للجميع. وأعطى عضو الفريق ملاوي

كمثال فقال إن النموذج المستخدم هناك يضمن إتاحة الحصول على التمويل في مختلف مراحل سلسلة القيمة، من المزارعين أصحاب الملكيات الصغيرة إلى المصنعين والمصدرين. وفيما يتعلق بصكوك أخرى، ذكر أحد أعضاء الفريق في مناقشة وجيزة للزراعة التعاقدية مثال غانا، حيث قدمت إحدى الشركات المتعاقدة مع مزارعي الأرز تُسمى "غلوبل أغري - ديفالومنت كومباني" إلى مزارعيها بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ ائتمانات للمدخلات مجموعها ٤٩٧ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة وحصلت منهم على ما يعادل ١ ٠٨٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من الأرز.

٣٨- وعلى الرغم من هذه الأمثلة الناجحة للصكوك الفردية، اتفق أعضاء الفريق على أن من المهم متابعة مجموعة متنوعة من صكوك التمويل لمراعاة تباين ظروف المزارعين وأفضلياتهم وتوقعاتهم. فعلى سبيل المثال، من شأن الاستخدام المتزامن لكل من صكوك التمويل التقليدية (القروض المضمونة) والحديثة (بورصة السلع الأساسية) أن يوافق ظروف المزارعين في بعض الأحيان.

٣٩- واتفق أعضاء الفريق على أن الحكومات التي تسعى إلى تعزيز استخدام خطط تمويل محددة للتصدي لتقلب الأسعار وتعزيز الأمن الغذائي ينبغي أن تأخذ الشروط التالية في الاعتبار: توافر المخازن؛ والتصنيف والتصديق والمعايير؛ وإطار قانوني وتنظيمي ومناسب؛ وقدرات مؤسسية؛ وجهود لخفض معدلات الفائدة.

القضايا المتصلة بالوصول إلى الأسواق

٤٠- بحث أعضاء الفريق موضوعين متكاملين هما: (أ) قضايا الأمن الغذائي في مفاوضات ما بعد بالي؛ (ب) دور الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوصفها أداة لضمان الأمن الغذائي ومكافحة تقلب الأسعار.

٤١- وكانت اختلالات أخيرة في العوامل الأساسية للسوق قد أدت إلى ارتفاع الأسعار وتقلبها في أسواق الأغذية الزراعية، ما تسبب في الحد من قدرة البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، على ضمان الأمن الغذائي بين الفئات الضعيفة من السكان. وفي هذا الصدد، أعاد أعضاء الفريق النظر في القرارات المتصلة بالأمن الغذائي في الاتفاق المتعلق بالزراعة الذي أبرمته منظمة التجارة العالمية. وسلموا بأن تلك القرارات والمناقشات الجارية بشأن الأمن الغذائي تواجه عدداً من التحديات. فعلى سبيل المثال، قد يكون لدى البلدان النامية حيز سياسي لدعم قطاعها الزراعية، ولكن حيز دعم أسعار السوق محدود. وتتمثل مشكلة أخرى في مؤشر دعم أسعار السوق، الذي عفا عنه الزمن وأصبح بحاجة إلى إعادة النظر فيه. وعلاوة على ذلك، ينبغي للقواعد التجارية أن تراعي الاختلافات من بلد إلى آخر، وكذلك حقيقة أن الزراعة ليست عملية تجارية في كثير من البلدان النامية.

٤٢ - وبدءاً بمؤشر دعم أسعار السوق، اقترح أحد أعضاء الفريق إعفاءه من مؤشر مقياس الدعم الإجمالي إذا كان الشراء الفعلي أقل من نسبة مئوية معينة من الإنتاج الكلي المحدد مسبقاً واستناداً إلى أهداف واضحة للأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يُحسب مؤشر دعم أسعار السوق بدولارات الولايات المتحدة ويمكن للأطراف أن تحدد أسعاراً مرجعية خارجية متفقاً عليها بين الأطراف في حال عدم وجودها. ومن المطلوب أيضاً التوصل إلى اتفاق على طريقة الأسعار المفروضة المراعية لمعدل التضخم المستخدمة لحساب مؤشر دعم أسعار السوق.

٤٣ - وبعد مناقشة قضايا منظمة التجارة العالمية المذكورة أعلاه، بحث أحد أعضاء الفريق وعدد من المشاركين مبادرة الاحتياطي الغذائي الحارية في غرب أفريقيا، أي الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية. ومول مبادرة الاحتياطي الغذائي الاتحاد الأوروبي والمساهمون الإقليميون، ومن المتوقع أن تباشر المبادرة أعمالها بحلول أواخر عام ٢٠١٥. وكان دور الاحتياطي الغذائي هو المساعدة على تلبية الاحتياجات الطارئة في حالات الأزمات الغذائية وتنظيم الأسواق. وُنيت المبادرة على مبدأ التبعية: ما دام بلد من البلدان قادراً على معالجة حالة نقص غذائي داخلياً، سيُشجّع على استخدام مزيج من المخزونات الخاصة والعامة المحلية. ولا تُستخدم الاحتياطات الإقليمية، الموجودة أساساً في مناطق معرضة لحالات عجز غذائي مزمن، إلا للتدخل كدعم تكميلي. ويجب أن تُحدّد إقليمياً العوامل المتسببة في التدخل بالاستناد إلى تحليل مستقل تقدمه هيئة إقليمية. وصُممت أيضاً في المنطقة آليات جديدة تشمل نظم الضرائب من أجل تخفيف أسعار الواردات المتعلقة بالمنتجات الزراعية والحد من التقلبات في الأسواق الوطنية. وأكد بعض المندوبين على ضرورة حسن إدارة الاحتياطات الإقليمية لتجنب الآثار السلبية على الأسعار الوطنية. ولاحظ أحد المندوبين أيضاً أن على الحكومات أن توائم بين سياسات الاحتياطي الغذائي وشبكة الأمان من أجل تحقيق حماية أفضل للسكان الضعفاء من التقلبات في أسعار المواد الغذائية.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٤ - انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥، السيدة إنسيلا سينجيلا (زامبيا) رئيسة له، والسيد تيري تاونساند (الولايات المتحدة) نائباً للرئيس - مقررًا.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٥- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات أيضاً، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/28. ومن ثم، كان جدول الأعمال كالاتي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياساتية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية
- ٤- الإجراءات السياساتية لتخفيف تأثير تقلب الأسعار في أسواق السلع الأساسية على الأمن الغذائي العالمي وزيادة فرص وصول البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية إلى المعلومات السوقية وإلى الموارد المالية والأسواق
- ٥- اعتماد تقرير الاجتماع

جيم- نتائج الدورة

٤٦- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات (انظر الفصل الأول).

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٧- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

الحضور*

١- حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماءها:

أفغانستان	ليبيا
ألبانيا	مدغشقر
الجزائر	المكسيك
الأرجنتين	نيبال
النمسا	النيجر
أذربيجان	نيجيريا
بنغلاديش	عمان
بيلاروس	باكستان
البرازيل	بنما
بوركتينا فاسو	الفلبين
تشاد	بولندا
الصين	جمهورية مولدوفا
كوت ديفوار	المملكة العربية السعودية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	السنغال
الجمهورية الدومينيكية	سويسرا
إكوادور	تونس
غينيا	تركيا
الهند	أوغندا
إندونيسيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
إيطاليا	اليمن
الأردن	زامبيا
كينيا	زمبابوي

٢- وحضر الدورة ممثلون للمنظمات الحكومية الدولية التالية:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

.TD/B/C.I/MEM.2/INF.7

الصندوق المشترك للسلع الأساسية
 أمانة الكومنولث
 اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
 الاتحاد الأوروبي
 المنظمة الدولية للكاكاو
 اللجنة الاستشارية الدولية للقطن
 مجلس الحبوب الدولي
 المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية
 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 مركز الجنوب

٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
 برنامج الأغذية العالمي

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
 منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
 المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
 المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالموارد الطبيعية والطاقة
 الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
 المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي